

اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح
"دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية"

**The Effect of Audit Committees on Earnings Management
"Empirical study on Manufacturing listed Companies before the
International Financial Crisis"**

عبدالمطلب السرطاوي*، وعلاّم حمدان**، وصبري مشتهى***، وعماد أبو عجيلة****

**Abd Almuttaleb Al-Sartawi, Allam Hamdan, Subry Mushtaha &
Imad Abu Ijela**

* قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة دلمون، البحرين.
** قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، البحرين.
*** قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
**** قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة السابع من ابريل، ليبيا

بريد الكتروني: amasartawi@hotmail.com

تاريخ التسليم: (٢٧/١١/٢٠١١)، تاريخ القبول: (٢٢/١/٢٠١٣)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية، وتحديد مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في (٥٠) شركة صناعية مساهمة عامة -مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية- خلال الستة سنوات السابقة للأزمة المالية العالمية (٢٠٠١ - ٢٠٠٦). ولتحقيق ذلك استخدم الباحثون جملة من الأساليب الإحصائية الملائمة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت بالتشريعات الأردنية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي لخصائص لجان التدقيق بأن كلا من: حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح؛ إلا أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الحد من إدارة الأرباح. أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة كان له أثراً مهماً في زيادة إدارة الأرباح. وفي ضوء النتائج السابقة أوصى الباحثون بضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين الأردنية الخاصة

بخصائص لجان التدقيق وتضمينها مجموعة من الشروط والخصائص الإضافية لزيادة فاعليتها في الحد من إدارة الأرباح، وتقليص ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة، مع ضرورة دعم استقلال لجنة التدقيق من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين فيها.

الكلمات الدالة: الحاكمية المؤسسية، خصائص لجنة التدقيق، القوانين والتشريعات الأردنية، إدارة الأرباح، الأزمة المالية العالمية.

Abstract

This Study has two main objectives: The first is making a critical revision of Jordanian laws and regulations concerning audit committees in order to explore to which extent they are applied in fifty industrial listed companies. The second one is to examine the effects of audit committees in reducing earnings management in these companies during (2001-2006). The study concluded that industrial public companies fulfill the requirements of audit committees, also found that audit committee size, financial experience of audit committee members and the number of meetings do not affect in reducing earnings management, while the study found that the independency of audit committee members has an effect in reducing earnings management, it is also found that the percentage of shares that audit committee members own in the company has significantly effects on increasing earnings management. The study recommends that the Jordanian laws and regulations concerning audit committees must be reevaluated and include deterministic terms and conditions regarding their role in reducing earnings managements, minimizing the ownership of audit committee members of the company shares and supporting independency of audit committee through increasing the number of non executives members.

Keywords: Corporate Governance, Audit Committee Characteristics, Jordanian Regulations and Laws, Earnings Management, International financial Crisis.

مقدمة الدراسة

أثرت حالات الغش المتنامي التي عانت منها كبريات الشركات حول العالم وما تلاه من انهيار لهذه الشركات على ثقة مستخدمي التقارير المالية الأمر الذي حدا بالجهات التنظيمية

في الدول المتقدمة إلى التأكيد على ضرورة تشكيل ما يعرف بلجان التدقيق نظراً لضعف نظام الرقابة الداخلية في الكشف عن الغش والتلاعب الذي تمارسه إدارة الشركات (الفرح، ٢٠٠١). ففي العام ١٩٤٠ اقترحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) (Security Exchange Commission) تشكيل لجان التدقيق على أثر قيام إدارة شركة (McKesson and Robbins) بالتزوير في تقاريرها المالية، وفي العام ١٩٦٧ أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) (American Institute of Certified Public Accountant) جميع الشركات المساهمة بتشكيل لجان تدقيق مكونة من أعضاء مستقلين، كما أوصت (SEC) في العام ١٩٧٢ الشركات المساهمة العامة بأهمية تشكيل لجان التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين، وفي العام ١٩٧٤ أصدرت (SEC) النشرة رقم (١٦٥) والتي نصت على ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن لجان التدقيق وكيفية تشكيلها (علي وشحاتة، ٢٠٠٣). أما في العام ١٩٧٨ دعت (SEC) الشركات لتحديد عدد اجتماعات لجان التدقيق، وبيان المهام والوظائف التي تؤديها (Dezort, 1997)، وفي العام ١٩٧٨ ألزمت بورصة نيويورك الشركات المساهمة العامة المدرجة فيها بتشكيل لجان تدقيق واعتباره شرطاً من شروط الإدراج التي يجب الالتزام بها (Knapp, 1987). وركز بيانا التدقيق (SAS No60, 61) الصادرة عن (AICPA) في العام ١٩٨٩ على تنظيم العلاقة بين المدقق الخارجي ولجان التدقيق للمحافظة على استقلاليتها (Dezort, 1997). وهذا ما أكد عليه قانون (Sarbanes-Oxley) في عام ٢٠٠٢ العديد من تحديد صلاحيات لجان التدقيق دورها في الإشراف على أعمال التدقيق وطبيعة علاقتها مع مدقق الحسابات الخارجي (خداش، والسرطاوي، ٢٠١٠).

لم تكن الأردن في معزل عن كل ما سبق من تغيرات إذ عانت الأردن من حالات نقص ثقة المستثمرين بعد إفلاس بنك البتراء في العام ١٩٩٠ الأمر الذي حدا بالجهات التشريعية الأردنية وعلى أصداء توالي الانهيارات في الشركات العالمية إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تناولت لجان التدقيق وخصائصها ونظمت طبيعة علاقتها بمدقق الحسابات، وكذلك لغايات ضمان الشفافية في سوق تعدد من الأسواق المالية الناشئة. ومن هذه القوانين: قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢ والذي ألزم جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجنة تدقيق؛ بحيث تتألف من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين، وتحدد مهماتها وصلاحياتها ومدة عملها بموجب تعليمات يصدرها المجلس وفقاً لنص المادة (٤٦) من نفس القانون. وألزم قانون البنوك رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠ جميع البنوك الأردنية بتشكيل لجان تدقيق، وحددت المادتان (٣٢، و٣٣) منه مهماتها وصلاحياتها. وطالبت تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية رقم (١) لعام ١٩٩٨ جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان تدقيق، وتناولت المادة (١٥) من تعليمات الإفصاح لعام ٢٠٠٤ أسس تشكيل لجنة التدقيق وحددت صلاحياتها ومهماتها ومسؤولياتها. وبين دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني لعام ٢٠٠٧، ودليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية للعام ٢٠٠٨ مفهوم لجان التدقيق، وأهدافها وأهميتها، وصلاحياتها، وخصائصها، أكد

الدليلان على ضرورة التزام الشركات تطبيق ما جاء فيهما من تعليمات بشأن الحاكمية المؤسسية.

مما سبق يتبين لنا أهمية لجان التدقيق كأداة من أدوات الحاكمية المؤسسية في إعادة تأسيس ثقة مستخدمي التقارير المالية ككل فيما تحويه التقارير المالية وعليه فإنه كان لا بد من دراسة اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح خلال السنوات الست السابقة لوقوع الأزمة المالية العالمية، وخصوصاً كون الأردن عانت من حالات فشل الأعمال، ولكون التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة ببورصة عمان أثبتت قيام الشركات بممارسة إدارة الأرباح (أبو عجيلة وحمدان، ٢٠٠٨).

مشكلة الدراسة

تسهم لجان التدقيق بصفتها أداة من أدوات الحاكمية المؤسسية في تحسين مستوى جودة الإفصاح عن المعلومات المالية؛ إذ إن الشركات التي تلتزم بتطبيق الحاكمية المؤسسية تتجه نحو الإفصاح عن المزيد من المعلومات المالية بشكل طوعي مما يسهم وبشكل فعال في استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية (Al- Shammari & Al- Sultan, 2010). وتسهم لجان التدقيق كذلك في تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بما ينعكس على طمأنة جمهور مستخدمي القوائم المالية وزيادة ثقتهم بتقرير مدقق الحسابات وبالقوائم المالية ككل (خداش والسرطاوي، ٢٠١٠)، وذلك من خلال تحسينها لفعالية أنظمة الرقابة (مشتهى وحمدان، ٢٠١١) ومن خلال تنظيمها ومراقبتها لعلاقة مدقق الحسابات مع إدارة الشركة المدقق بها. وتساعد الحاكمية المؤسسية الجيدة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتضليل في محتوى القوائم من خلال التركيز على تحسين فعالية لجان التدقيق وضمان تشكيلها طبقاً لمجموعة من الخصائص التي تساعد في تحسين فعاليتها كحجم اللجنة، والخبرة والمعرفة المالية لأعضائها، ودرجة استقلاليتهم، وعدد اجتماعهم خلال العام، ونسبة ملكية أعضاء اللجنة في أسهم الشركة (Lawrence, et. al., 2000). وكذلك تعتبر الحاكمية المؤسسية الجيدة بأبعادها المختلفة أداة فاعلة في مواجهة الأزمات المالية في حال وقوعها إذا تم الالتزام بتطبيقها، وتعديلها لمواجهة أية تغيرات (OECD, 2009 & Strouhal, et. al., 2011).

بناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة بالقوانين والتشريعات الأردنية وتحديد مدى التزام الشركات بتطبيقها واختبار اثر تلك الخصائص على ظاهرة إدارة الأرباح بهدف إيجاد حلول علاجية قابلة للتطبيق في الشركات الأردنية للحد من تلك الظاهرة.

ومن الممكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

- هل تبنت القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق؟

- هل يوجد تفاوت في مستوى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص فعالية لجان التدقيق كما وردت في القوانين والتشريعات الأردنية؟
- هل أثرت خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية؟

أهمية الدراسة

نتيجة لحالات فشل الأعمال التي عانت منها العديد من الشركات في مطلع القرن الحالي العالمي كشركة (Enron) و (Worldcom) في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة (Ahold) في هولندا، وشركة (BBVA) وشركة (Gescartera) في إسبانيا و (Parmalat) في إيطاليا سارعت العديد من الدول والجهات المنظمة لمهنة المحاسبة إلى إصدار تشريعات تركز على دور لجنة التدقيق في عملية الإشراف على إعداد التقارير المالية (Martnez & Fuentes, 2007) على اعتبار أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة تتوقف على مدى وجود لجان تدقيق منبثقة عن مجالس إدارة الشركات المصدرة لهذه القوائم المالية (Wild, 1994) ومن هنا نلاحظ أهمية لجان التدقيق ودورها الفاعل في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية، والمساعدة في استعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية تخدم شرائح عدة في المجتمع.

وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في سعيها لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق، ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان بها، الأمر الذي من شأنه تقديم معلومات ملائمة لمتخذ القرار الداخلي بشأن الاستمرار في الاستثمار بالشركة على اعتبار أن عدم الالتزام بتطبيق تلك الخصائص يعطي مؤشرات مبكرة لاحتمالية حدوث فشل الأعمال ويمكن أن يعرض الشركة لمخاطر الأزمات المالية العالمية. كذلك تعبر هذه الدراسة مهمة كونها تسعى إلى اختبار قدرة خصائص لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من ممارسة إدارة الأرباح الأمر الذي من شأنه تحديد أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها هذه اللجان من أجل زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية بها، ومساعدة الجهات التشريعية في الوقت نفسه على إيجاد التشريعات الملائمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح لضمان حقوق مستخدمي التقارير المالية. وكذلك يمكن لمدقي الحسابات الاستفادة من هذه الدراسة كونها تساعدهم في تحديد قراراتهم المتعلقة بقبول عميل التدقيق من عدمه نظرا لأن الشركات التي تزداد فيها فعالية لجان التدقيق تعزز من استقلاليتهم (خداش والسرطاوي، ٢٠١٠). ويمكن للجهات الرقابية بما فيها سوق الأوراق المالية معرفة فيما إذا كان للأزمة المالية العالمية اثر على ممارسات إدارة الأرباح عند وقوعها على الوضع قبل الأزمة المالية، مما يمنحها دورا أكبر في ضبط عمل الشركات. الأمر الذي من شأنه زيادة حجم الاستثمار في سوق الأوراق المالية لارتفاع ثقة المستثمرين بقدرة سوق الأوراق المالية على التحكم في قدرة الشركات على ممارسة إدارة أرباحها. ويسهم كذلك في تعديل تعليمات الحاكمية المؤسسية بما يتماشى والسياسات المتبعة لمواجهة أي أزمات مستقبلية في الأردن.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق واثر ذلك على إدارة الأرباح قبل الأزمة المالية العالمية كهدف أساسي تندرج تحته الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد درجة تبني القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق.
- بيان مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق الواردة بالقوانين والتشريعات الأردنية.
- بيان أثر خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم، ودور لجنة التدقيق

يختلف مفهوم لجنة التدقيق تبعاً لاختلاف أهدافها ووظائفها، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها فيرى البعض بأن لجنة التدقيق عبارة لجنة مكونة من مدراء غير تنفيذيين مختارين ومجموعة مختارة من أعضاء مجلس الإدارة بهدف زيادة فعالية وظيفية التدقيق ومساءلة مجلس الإدارة، ويساهمون في المحافظة على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي (الذنيبات، ٢٠٠٦، وArens, et. al., 2008). ووصفت كذلك بأنها أداة رقابية تحد من التصرفات غير القانونية للإدارات العليا وتتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين شريطة تمتع احدهم بخبرة مالية أو محاسبية وتنفيذ عملها وفقاً لدليل مكتوب يوضح مسؤولياتها، وتتولى اللجنة الإشراف على إعداد القوائم المالية، وتعين مدقق الحسابات الخارجي ومتابعة عمله، وتسهم في بناء نظام رقابة داخلية سليم (AICPA, 1990, & Andrew & Goddard, 2000).

وغير بعيد عن ذلك فقد أشار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمان لعام ٢٠٠٨ والصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية إلى أن لجنة التدقيق تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل يتوافر فيهم الخبرة والمعرفة في الأمور المالية والمحاسبية، ويتمتع اثنان بالاستقلالية عن مجلس الإدارة تناط بأحدهما مهمة رئاستها وتتخذ اللجنة قراراتها بالأكثرية المطلقة، وتقوم بوضع خطة عمل خطية تفصيلية توضح مهامها ومسؤولياتها وبموافقة من مجلس الإدارة، ويحق للجنة كذلك طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

وعليه فإنه يمكننا تعريف لجنة التدقيق على أنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين لا يقل عددهم عن ثلاثة؛ شريطة تمتع احدهم بالاستقلال والخبرة المالية والمحاسبية، وتناط باللجنة مسؤولية رقابة إعداد القوائم المالية، والإشراف على عمليات التدقيق

الداخلي والخارجي ونتائجها ومدى كفايتها، وبناء وفحص أنظمة الرقابة الداخلية بما يوفر تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات العقلانية.

مما سبق نلاحظ بأن دور لجنة التدقيق يتمثل في تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية عن طريق توفير تقارير ذات جودة عالية يمكنهم الاعتماد عليها عند اتخاذهم لقراراتهم الاقتصادية، والاستثمارية الرشيدة. ويمكن للجنة التدقيق تحقيق ذلك من خلال تخفيض ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية، ومن خلال تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، وبواسطة تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتحديد السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة، والحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمدققين باستنصاء طبيعة ومدى جوهرية القضايا الخلافية فيما بينهم (Bedard, et.al., 2004). أي أن لجنة التدقيق تلعب دور المراقب النهائي لعملية إعداد التقارير المالية لضمان خلوها من الأخطاء والانحرافات (BRC, 1999).

القوانين والتشريعات الأردنية المتعلقة بلجان التدقيق

تناول المشرع الأردني لجان التدقيق في العديد من القوانين والتعليمات، فقد ألزمت المادة (٤٦) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢، والمادة (١٥) من تعليمات الإفصاح لعام ٢٠٠٤ والصادرة وفقاً للمادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢ والمعدلة لتعليمات الإفصاح رقم (١) لعام ١٩٩٨، والمادة رقم (٣) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان للأوراق المالية لعام ٢٠٠٤ الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق وحددت هذه المواد عدد أعضاء اللجنة بثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين، وبينت كذلك بأنه يجب على اللجنة عقد ما لا يقل عن أربعة اجتماعات موثقة في العام الواحد. وأناطت هذه المواد بلجنة التدقيق مجموعة من المهام تتعلق بترشيح مدقق الحسابات والإشراف على عمله، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والحد من تضارب المصالح، والتأكد من مدى تطبيق قانون الأوراق المالية. وأجازت تعليمات الإفصاح للجنة طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية، وحرية الحصول على المعلومات الضرورية من أي موظف بالشركة، والتوصية بانتخاب مدقق الحسابات. أما المواد (٣٢، ٣٣) من قانون البنوك الأردني رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠، والبند (ثالثاً: ٢) من دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لعام ٢٠٠٧، ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان لعام ٢٠٠٨ فقد نصت على ضرورة قيام مجلس إدارة البنك أو الشركة بتكوين لجنة تدقيق تتولى متابعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومراجعة البيانات المالية الختامية والسياسات المتبعة في إعدادها، والتأكد من سلامة الإجراءات المحاسبية، وتعيين المدقق الداخلي.

بالنظر إلى التشريعات السابقة نجد بأنها تناولت بإسهاب آلية تشكيل لجان التدقيق، وحددت مهامها ومسؤوليتها الأمر الذي من شأنه إبراز مدى اهتمام المشرع الأردني بلجنة التدقيق واقتناعه بدورها في تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية. إلا أن المشرع الأردني على الجانب الآخر عرض استقلالية لجان التدقيق للخطر من خلال إناطة مسؤولية تحديد مهام اللجنة وصلاحياتها ومدة عملها بمجلس الإدارة، ولم يوضح المشرع الأردني كيفية تصرف لجنة التدقيق

في حال وجود تحريفات في القوائم المالية ولم يحدد الجهات التي يجب التقرير لها في مثل هذه الحالة، ولم يحدد المشرع الأردني الإجراءات العقابية التي يجب إيقاعها على الشركات المخالفة لشروط تشكيل لجان التدقيق، ولم يوضح المشرع عدد لجان التدقيق التي يجوز للعضو غير التنفيذي الاشتراك فيها. ولم يجبر المشرع الأردني الشركات بالإفصاح عن خطة عمل لجان التدقيق وعن ما أنجزته اللجنة منها (السيوطي، ٢٠٠٦)، كذلك لم تحدد التشريعات الأردنية مدة محدد تلتزم الشركات خلالها بإبلاغ هيئة الأوراق المالية في حال حدوث أي تغيير يطرأ على تشكيلة لجنة التدقيق.

مفهوم، وأساليب إدارة الأرباح

منذ انفصال الملكية عن الإدارة سعى مديري الشركات إلى كسب ثقة الملاك من خلال محاولتهم تعظيم الملكية وتحقيق استقرار في الدخل، فقد كانوا في بعض الأحيان يلجئون إلى ما يعرف بسياسة تطيف الدخل التي تقوم على مبدأ الثبات في الإعلان عن الأرباح وفقاً لنسب متساوية (منتظمة) في نهاية كل فترة مالية. ويتم ذلك بزيادة نسبة الاقتطاعات في فترة الأرباح المرتفعة وتوزيعها في فترة الأرباح المنخفضة مما يوحي للملاك بأن الشركة مستمرة بتحقيق الربح حتى لو كانت الشركة تحقق صافي خسائر أي أن رقم صافي الربح المعلن عنه يعطي دلالة مضللة لمتخذ القرار؛ إذ انه يعكس حالة ربح مع وجود الخسائر (Aflatooni & Nikbakht, 2010). وهذا يعني أن لجوء الإدارة لتغيير مدلولات الأرباح يتم بهدف التأثير على مدلولات الأرقام المحاسبية (وخصوصاً الأرباح المحاسبية) ليس لأهداف إستراتيجية من خلال استغلال المرونة المنطوية في بعض السياسات المحاسبية، والمغالاة في ممارسة التقديرات الشخصية (Parfet, 2000). بالاعتماد على ما سبق فإنه يمكننا القول بأن ظاهرة إدارة الأرباح تعني إحداث تحريفات متعددة في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع، أو لتغيير مدلولات القوائم المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق.

من الجدير بالذكر بأنه يوجد مجموعة متنوعة من الأساليب التي يمكن إتباعها من أجل قيام الإدارة بإدارة الأرباح، فقد تعتبر الإدارة بأن بعض المعلومات غير مهمة نسبية ولا تقوم بالإفصاح عنها وتبرر ذلك بإتباعها لشرط الأهمية النسبية الحاكم للإطار المفاهيمي المحاسبي مما يوجه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة مسبقاً (Betty et. al., 2002, & Arens, et. al., 2008). كذلك فإن الشركات قد تلجأ إلى تأخير المصروفات عن طريق تدوير المصروفات بصفتها مصروفات رأسمالية وتوزيعها على السنوات اللاحقة، أو قد تلجأ الشركة إلى تعجيل الاعتراف بالإيرادات طبقاً لطبيعة نشاطها كأن يتم الاعتراف بعملية بيع على أنها إيرادات لنفس السنة رغم كونها تخص أكثر من سنة مالية، أو زيادة حجم توريد البضائع في الربع الأخير من السنة المالية وقيدتها على أنها مبيعات، حيث أنه من الصعوبة بمكان على البائع التقرير عن وقت اكتساب الإيراد خاصة إذا كان على البائع أداء التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة (Betty et. al., 2002). وقد تلجأ بعض الإدارات إلى إدراج مصروفات وهمية، أو الإيرادات الوهمية، أو قد تلجأ إلى

الاعتراف ببعض المصاريف الطارئة على أنها مصاريف عادية، أو تخفيض مخصصات التقاعد، أو طريق زيادة البنود المدرجة خارج الميزانية، أو قيام الشركة بعدم إدراج تكلفة اقتناء احد الأصول الثابتة وإبرامها لعقد إيجار وهمي تدفع مقابلة مصاريف إيجار ثابتة لأصل مملوك (Wayman, 2007).

بالاعتماد على ما سبق ونظرا لتنامي حالات فشل الأعمال، وثبوت قيام العديد من الشركات بممارسات إدارة الأرباح في مختلف دول العالم ازداد تسلط الضوء على الحاكمية المؤسسية وأدواتها ودورها في استعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية من خلال مساعدتها على تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية. فقد أشارت دراسة (Stewart and Munro, 2007) إلى أن وجود لجنة التدقيق تجتمع بشكل دوري ويطلب من مدقق الحسابات الخارجي بحضور اجتماعاتها يسهم بشكل ايجابي في تخفيض مخاطر التدقيق، ويخفض من درجة تعارض المصالح مابين المدقق والإدارة الأمر الذي من شأنه رفع جودة التدقيق.

أما دراسة (Martinez and Fuentes, 2007) فقد بينت بأن خصائص فعالية لجان التدقيق كحجم لجنة التدقيق، واستقلالية أعضائها، ودرجة تركيز الملكية، ومستوى الخبرة والمعرفة المالية لأعضائها يؤثر في نوعية تقرير مدقق الحسابات وفي هذا السياق أشارت دراسة (Saleh, et. al., 2007) إلى أن خصائص فعالية لجنة التدقيق تساعد أعضاء اللجنة بمراقبة سلوك الإدارة فيما يتعلق بممارسات الأرباح؛ إذ إن استقلالية أعضاء اللجنة تخفض من ممارسات الشركات في إدارة أرباحها، هذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (Carcello, et. al., 2006). أما دراسة (Felo, et. al., 2003) فقد بينت وجود علاقة عكسية وبين التحريفات في القوائم المالية واستقلالية أعضاء اللجنة، وخلصت كذلك إلى انه كلما زاد حجم اللجنة والخبرة المالية لأعضائها ارتفعت جودة البيانات المالية المنشورة.

وقد تناولت العديد من الدراسات التي أجريت في البيئة الأردنية لجنة التدقيق وخصائصها الفعالة كأداة من أدوات الحاكمية المؤسسية المساعدة على تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية عن طريق تنظيمها لطبيعة العلاقة مع المدقق الخارجي، والحد من الممارسات التي تغير من مدلول القوائم المالية. فقد أشارت دراسة (عبد اللطيف، ٢٠٠٦) إلى أن لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية تتمتع بدرجة فاعلية منخفضة من وجهة نظر مدققي الحسابات، وبأنها تؤدي مسؤولياتها بدرجة محدودة. وقد وضحت دراسة (السيوطي، ٢٠٠٦) بأن خصائص فعالية لجان التدقيق لا تؤثر بدرجة فاعلة في استقلالية مدقق الحسابات ولا تؤثر في فعالية التدقيق الخارجي كذلك. وبينت دراسة (حمدان ومشتهي، ٢٠٠٩) وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضائها على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وبينت كذلك وجود أثر سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي وفي ذات الوقت لم يكن لمعيار استقلالية أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي، وغير تنفيذي)، أو لعدد مرات الاجتماعات أي تأثير على جودة التقارير المالية.

وقد أشار الباحثون في البيئة الأردنية إلى وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان الأمر الذي من شأنه تشويه مدلول التقارير المالية، وزعزعت ثقة مستخدمي التقارير المالية بها. فقد بينت دراسة (الفار، ٢٠٠٦) وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح مما أثر على القيمة السوقية للشركة بشكل واضح، وبأن لبعض خصائص الحاكمية المؤسسية كالخبرة لجنة التدقيق، واستقلال وخبرة مجلس الإدارة أثر ذو دلالة إحصائية في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح. وبينت دراسة (أبو عجيلة وحمدان، ٢٠٠٨) بأن مجموعة من الخصائص المتعلقة بمدقق الحسابات يمكنها تخفيض ممارسة إدارة الأرباح كحجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة هو تناولها لموضوع مهم يتعلق بتحديد مدى قدرة خصائص لجان التدقيق الواردة بالقوانين والتشريعات الأردنية المنظمة لعمل الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان في الحد من إدارة الأرباح ما قبل الأزمة المالية العالمية بهدف إيجاد حلول علاجية من شأنها الحد من درجة ممارسة إدارة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح. وتعتبر هذه الدراسة وبحسب علم الباحثون الأولى من نوعها أردنيا التي تتناول كافة خصائص لجان التدقيق الواردة في التشريعات الأردنية كافة لتحديد درجة تأثيرها في ظاهرة إدارة الأرباح، وهي كذلك تعتمد على إفصاح الشركات من خلال تقاريرها المالية ولا تعتمد في تحديد الخصائص على الاستبيان كما هو الحال في الدراسات السابقة الأردنية مما يساعد في الحكم على مدى إذعان الشركات الأردنية للتعليمات والتشريعات النازمة للعمل في البيئة الأردنية.

منهجية الدراسة

يتناول الباحثون في هذا الجزء من الدراسة بشيء من التفصيل نموذج الدراسة وآلية قياس متغيراتها، مجتمع وعينة الدراسة، وفرضيات الدراسة، وأساليب جمع البيانات.

نموذج الدراسة

استناداً لمشكلة وأهداف الدراسة وما تم تناوله في إطارها النظري فإنه يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\left[\begin{array}{l} EM_i = \alpha + \beta_1 LnMembers + \beta_2 Indp + \beta_3 Experience + \beta_4 Meeting \\ + \beta_5 LnAcownpt + \ell_i \end{array} \right]$$

حيث أن:

EM: إدارة الأرباح، وهو متغير وهمي بحيث إذا قامت الشركة بإدارة أرباحها في العام (i) تعطى الرقم (1) وإذا لم تقم بإدارة الأرباح تعطى الرقم (0).

α : قيمة الثابت

$\beta_{1,5}$: الميل للمتغيرات المستقلة.

LnMembers: اللوغاريتم الطبيعي لحجم لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الأول، والذي تم قياسه من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين ينتخبهم مجلس الإدارة كلجنة تدقيق.

Indp: استقلالية لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الثاني، وهو متغير وهمي بحيث إذا كانت اللجنة تتكون من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل يرمز (1) وخلاف ذلك (0).

Experience: الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وهو المتغير المستقل الثالث، والذي تم قياسه من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون شهادة في العلوم المالية والمصرفية على إجمالي الأعضاء.

Meeting: عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق سنوياً، وهو المتغير المستقل الرابع.

LnAcownpt: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم بالشركة، وهو المتغير المستقل الخامس، والذي تم قياسه من خلال قسمة مجموع الأسهم المتداولة التي تملكها لجنة التدقيق على رأس المال المدفوع.

قياس متغيرات الدراسة

قياس المتغيرات المستقلة

حجم لجنة التدقيق Members: يتم قياس حجم لجنة التدقيق من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، فالعديد من الدراسات المالية تزودنا بأدلة حول وجود علاقة سلبية بين حجم لجنة التدقيق وفعالية وظيفة الرقابة.

استقلالية أعضاء لجنة التدقيق Indp: بالنظر إلى تعليمات الإفصاح الأردنية، نجد أن بورصة عمان تتطلب وجود لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين، فالعديد من الدراسات استنتجت أن استقلالية لجان التدقيق تتناسب عكسياً مع التقارير المالية التي تحتوي على غش (Huang, 2005). لذلك، ستعتمد هذه الخاصية لتحديد مدى استقلالية لجنة التدقيق، إذ ستعطى لجنة التدقيق التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل القيمة (1)، أما إذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين، فستأخذ القيمة (صفر).

عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق Meetings: ترى الدراسات المختلفة أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق كل سنة مؤشر للدلالة على نشاط لجنة التدقيق (Beasley, 1996). وفقاً لدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان وتعليمات الإفصاح الأردنية،

ينبغي أن تجتمع لجنة التدقيق دورياً، على الأقل يقل عدد اجتماعاتها على أربعة اجتماعات في السنة، لذلك سيقاس هذا المتغير من خلال عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً.

الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق. Exp: وفقاً لدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمان، يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء لجنة التدقيق المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية، وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية، أو حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة جامعية في المحاسبة أو المالية، وستقاس الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلاً علمياً في مجال المحاسبة أو الإدارة المالية أو العلوم المالية والمصرفية إلى إجمالي الأعضاء.

النسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة للجنة التدقيق Acownpt: سوف تقاس من خلال نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم في الشركة.

قياس المتغير التابع (إدارة الأرباح)

تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح (Dechow et, L. L, 1995)، حيث أشارت دراسة (Jihe et, L. 2004) إلى أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، كما أن (Subramanyam, 1996) قدم الدليل على أن المستحقات الاختيارية المقدرّة بواسطة هذا النموذج يتم تسعيرها بواسطة السوق، إلا أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، وهذا يعني أن أطراف السوق تنتظر إلى المستحقات الاختيارية باعتبارها عنصر أقل موثوقية، مما يعني أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح. ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج يجب:

أولاً: قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية التي تحتسب فيها المستحقات الكلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t} \dots \dots (1)$$

حيث أن :

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

$\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة (t) .

$\Delta CL_{i,t}$ = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة (t) .

$\Delta Cash_{i,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة (t) .

$\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة (t) .

$DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i خلال الفترة (t) .

ثانياً: يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية $(NDACC_{i,t})$ من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + E_{i,t} \dots (2)$$

إذ إن:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t) .

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t) .

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة $(t-1)$.

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية $(NDACC_{i,t})$ لكل شركة من شركات العينة على حدة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدره أعلاه $(\alpha_3$ و α_2 و $\alpha_1)$ من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \alpha_3 (PPE_{i,t}) \dots (3)$$

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية $(DACC_{i,t})$ لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \dots (4)$$

خامساً: إذا زادت المستحقات الاختيارية عن متوسطها فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح خلال هذا العام وتعطي متغيراً وهمياً (١) وإلا فإنها لم تقم بممارسة إدارة الأرباح وتعطي الرقم (٠).

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان التي نشرت تقاريرها المالية على مدار ستة سنوات قبل الأزمة المالية العالمية، أي من عام ٢٠٠١ ولغاية العام ٢٠٠٦. أما عينة الدراسة فتشتمل على جميع الشركات التي تتوافر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة، وكذلك تتوافر لديها الإيضاحات الكافية عن لجان التدقيق. وقد بلغ عدد شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط السابقة خمسين شركة صناعية، وبإجمالي مشاهدات سنوية قدرها ثلاثمائة مشاهدة.

فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة ومشكلة الدراسة فقد تم وضع الفرضيات التالية بصيغتها العدمية:

H01: لا تحقق لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية الشروط التي جاءت بها التشريعات والقوانين الأردنية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق، استقلالية أعضائها، الخبرة المالية للأعضاء، عدد مرات الاجتماع، ملكية الأعضاء لأسهم في الشركة) في الحد من إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية.

أساليب جمع البيانات

لأغراض هذه الدراسة فإنه تم الاعتماد على البيانات والتقارير المالية المنشورة لشركات العينة على مدار فترات الدراسة أي تم أخذ ما يعرف بالبيانات المقطعية، وذلك للتتبع ممارسة إدارة الأرباح قبل الأزمة المالية العالمية. وتم الاعتماد كذلك على الإفصاحات التي تزود بها شركات العينة السوق المالي فيما يتعلق بخصائص لجان التدقيق، وتم الاعتماد كذلك على القوانين والتشريعات الأردنية الصادرة قبل الأزمة المالية العالمية، وأية تعديلات لها في الفترة اللاحقة لفترة الدراسة للوقوف على مدى استجابة المشرع الأردني لأثار الأزمة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بداية لا بد من التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي ولكون الدراسة ستبحث في أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع وهذا يعني استخدام نموذج الانحدار المتعدد؛ إذن لا بد من اختبار صحة النموذج المستخدم وذلك من خلال عدة اختبارات في هذا الصدد بعدها يمكن الانتقال للمرحلة التالية من اختبار فرضيات الدراسة واحتساب معاملات نموذج الانحدار.

اختبار صحة البيانات للتحليل الإحصائي

سيتم التعرف على خصائص البيانات للتحقق من ملائمة نموذج الدراسة بإجراء الاختبارات التالية:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي Normal-Distribution Test

لاختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي وتكون قاعدة القرار وفقاً للاختبار المذكور قبول الفرضية العدمية أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت الاحتمالية الإحصائية (J-B) أكبر من 0.05. ويظهر الجدول التالي اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

جدول (١): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة.

Jarque-Bera Test		المتغير
Sig.	J-B	
٠.٠٠٠	٥٢٤٢	حجم لجنة التدقيق
٠.٠٥٦	٦	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق
٠.٠٥٦	٦	عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق
٠.٠٠٠	٣١٨	النسبة المئوية للأسهم العادية المتداولة المملوكة للجنة التدقيق

من الجدول رقم (١) نجد أن هناك مجموعة من المتغيرات كانت تتبع التوزيع الطبيعي ومجموعة أخرى لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيمة إحصائية (J-B) مرتفعة، ومستوى الدلالة (Sig.) أقل من ٥% للمتغيرات التالية (حجم لجنة التدقيق، والنسبة المئوية للأسهم العادية المملوكة للجنة التدقيق)؛ وهذا يعني أن هذه المتغيرات لا تقترب من التوزيع الطبيعي؛ وللتغلب على هذه المشكلة، سيتم تحويل المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Ln) لهذه المتغيرات، بحيث تقترب من توزيعها الطبيعي. أما بقية المتغيرات، فإن إحصائية (J-B) لها منخفضة ومستوى دلالتها أكبر من ٥%، وهذا يعني أنها تقترب من توزيعها الطبيعي.

ب. اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

تعتمد قوة النموذج الخطي العام (G.L.M) General Linear Model أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة (Independency) وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي العام سوف يبطل العمل به، (السيفو ومشعل، ٢٠٠٣) ففحص التداخل الخطي سيتم من خلال إيجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين جميع المتغيرات المستقل وكذلك عن طريق مقياس (Collinearity Diagnostics) وهو يقوم على احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة ومن ثم يتم إيجاد معامل

(Variance Inflation Factor) (VIF) أيضاً لكل متغير من المتغيرات المستقلة؛ إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

يظهر الجدول التالي رقم (٢) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين كل زوجين من المتغيرات المستقلة لعينة الدراسة، ويلاحظ من هذا الجدول ارتباطاً ضعيفاً بين متغيرات الدراسة المستقلة جميعها، وهذا يشير إلى عدم وجود تداخل خطي بينها، فالارتباط بين معظم المتغيرات غير ذي دلالة إحصائية ومنخفض جداً ولا يتعدى قيمة (٠.٦٠) وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر علي المتغير التابع وتحديده.

جدول (٢): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

	Members	Indp	Exp.	Meeting	Acownpt
Members	1				
Indp	-0.019	1			
Exp.	-0.010	-0.110	1		
Meeting	-0.011	-0.046	-0.126	1	
Acownpt	-0.091	-0.051	0.173	0.090	1

وللتحقق من النتيجة السابقة، سنستخدم أيضاً اختبار (Collinearity Diagnostics) لتعزيز مصداقية النتائج، إذ سنتحقق من عدم وجود مشكلة للتداخل الخطي بين المتغيرات إذا كانت قيمة VIF لا تفوق الـ ١٠ (Gujarati,2003)، فمن الجدول رقم (٣) نلاحظ أن معامل (Variance Inflation Factor) (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هو دون الـ ١٠؛ وهو ما يعزز مصفوفة الارتباط السابقة التي أظهرت ارتباطاً ضعيفاً جداً بين المتغيرات المستقلة؛ لذا لا تعتبر مشكلة التداخل الخطي مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

جدول (٣): اختبار (Variance Inflation Factor) للتداخل الخطي.

اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test		المتغيرات المستقلة
VIF	Tolerance	
١.٠٠٩	٠.٩٩١	حجم لجنة التدقيق
١.٠١٧	٠.٩٨٣	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق
١.٠٦٤	٠.٩٤٠	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق
١.٠٣٣	٠.٩٦٨	عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق
١.٠٥٣	٠.٩٤٩	ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة

ج. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة؛ وهذا سيؤثر في صحة النموذج؛ إذ سينتج أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من وجود هذه المشكلة بالنموذج، تم استخدام اختبار (Durbin Watson Test)، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين (٠ ، ٤)، وقد بين (بشير، ٢٠٠٣) أن النتيجة القريبة من (الصفر) تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من (٤)، فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي. أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين (١.٥-٢.٥)، والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات. وقد ظهرت قيمة D-W المحسوبة لنموذج الدراسة (٢.١٥) وهي تقع ضمن المدى الملائم (١.٥-٢.٥) إذن لا تعتبر مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

د. اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test

أحد الافتراضات المهمة للانحدار الكلاسيكي هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت؛ بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر، وفي حال وجود عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار White. وباختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي لنموذج الدراسة؛ تبين أن إحصائية White تساوي (0.031)، وهي أقل من ٠.٠٥ وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية بأن نموذج الدراسة يعاني مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity؛ مما يؤكد صحة هذا النموذج.

مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة**نتائج اختبار الفرضية الأولى**

تختبر الفرضية الأولى فيما إذا كانت الشركات المساهمة العامة الأردنية تفي بمتطلبات لجان التدقيق الواردة في التشريعات والقوانين الأردنية، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية رياضياً كما يلي:

$$H_{01} : \mu \leq \mu_{test}$$

إذ تفترض أن متوسط المجتمع وهو في هذه الحالة مدى وفاء الشركات بكل شرط من شروط لجان التدقيق تقل بدلالة إحصائية عن وسط الاختبار (Test of Hypothesis Mean) وهو عبارة عن الشرط المنصوص عليه في التشريعات والقوانين الأردنية. وباستخدام اختبار (One Sample t-test) ومجموعة من المقاييس الإحصائية الوصفية لخصائص لجنة التدقيق التي تم التعبير عنها بالقيم المتصلة ظهرت النتائج كما هي بالجدول رقم (٤).

جدول (٤): اختبار خصائص لجان التدقيق التي تم التعبير عنها بالقيم المتصلة.

الإحصاء الوصفي							المتغيرات المستقلة
أقل قيمة	أكبر قيمة	Sig.	t-Statistic	Std. Dev.	Test of Hy. Mean	Mean	
٣.٠	٤.٠	٠.٠٠٠٠	٣.٥٣١	٠.١٩٨	٣.٠٠٠	٣.٠٤١	حجم لجنة التدقيق
٠.٠	١.٠	٠.٠٠٠٠	٣٧.٦٠٠	٠.٢٦٩	١.٠٠٠	٠.٤٥٤	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق
٣.٠	٥.٠	٠.٠٠٠٠	٦.٤٣٠	٠.٥٠٠	٤.٠٠٠	٤.١٩٣	عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق
٠.٠	٩٨.٦	٠.٠٠٠٠	١٠.٩٩١	١٧.٧٢٨	١١.٣٩٥	١١.٣٩٥	نسبة الأسهم المتداولة المملوكة للجنة التدقيق

قيمة T المجدولة عند ٥% ودرجات حرية 1-300 N-1 هي: ١.٦٤٥

من الجدول السابق يمكننا التوصل إلى ما يلي:

أ. بلغ متوسط حجم لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء وهي أقل قيمة، في حين أن أكبر لجنة تكونت من أربعة أعضاء وتؤكد هذه النتائج توافر المعرفة والدراسة لدى الإدارة العليا بأن لجنة التدقيق لا ينبغي أن تكون كبيرة جداً لأن ذلك سوف يؤدي إلى أن تكون أقل فعالية في عملية التنسيق ومعالجة المشكلات وعدم القيام بواجبها على أكمل وجه وهذا يتفق مع دراسة (Martinez & Fuentes, 2007). لذلك التزمت الشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالحد الأدنى الذي يجب توافره في حجم اللجنة (ثلاثة أعضاء) وفقاً للتشريعات والقوانين الأردنية، وباستخدام اختبار (One Sample t-test) تبين بأن الشركات المساهمة العامة تطبق هذا الشرط وبدلالة إحصائية إذ بلغت قيمة (sig) أقل من ٥%.

ب. أما عند البحث في الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وقد اشترط دليل الحاكمية أن يكون لدى جميع أعضاء لجنة التدقيق الخبرة المالية؛ فقد تبين بأن ٤٠% فقط من أعضاء لجنة التدقيق في شركات العينة يمتلكون خبرة مالية، وأن بعض الشركات لا يمتلك أعضاء لجنة التدقيق فيها أي خبرة في العلوم المالية، وشركات أخرى يمتلك كل أعضائها خبرة مالية في العلوم المالية والمصرفية. وباستخدام اختبار (One Sample t-test) تبين بأن غالبية أعضاء لجنة التدقيق في الشركات الأردنية منهم واحد على الأقل ذو خبرة مالية حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

ج. وفيما يتعلق بعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق سنوياً، فقد تبين أن لجان التدقيق في شركات العينة تجتمع سنوياً ما متوسطه أربع مرات في العام، وقد كانت أكثر اللجان اجتماعاً

خمس مرات في العام، وأقلها بلغ ثلاث مرات للعام الواحد، وعند النظر إلى نتيجة اختبار (One Sample t-test) يلاحظ أن الشركات المساهمة الأردنية تلتزم فيما ورد بالتشريعات والقوانين الأردنية بخصوص عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبدلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (sig) أقل من ٥%.

د. وبالنظر لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء اللجنة، نجد أنهم يمتلكون ما نسبته ١١% من أسهم الشركة وبانحراف معياري قدره ١٧.٧%، وهذا يعني أن أعضاء لجنة التدقيق في الشركات الأردنية يمتلكون نسبة متدنية من الأسهم مما يولد تعارض مصالح بين أعضاء اللجنة أنفسهم ومدقق الحسابات وأي قرار قد يتم اتخاذه بخلاف مصالحهم الأمر الذي يسترعي انتباه الجهات التشريعية في الأردن تمنع من امتلاك أعضاء اللجنة لأية أسهم في الشركة.

هـ. أما فيما يتعلق باستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وهو أحد متغيرات الدراسة المستقلة الذي تم التعبير عنه بالمتغيرات الوهمية، بحيث إذا حققت الشركة معيار الاستقلالية، يرمز لها بالرقم (١) وما دون ذلك تعطى الرقم (٠). ومن الجدول رقم (٥) يلاحظ أن ما نسبته ٧١% من الشركات عينة الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠١ يمتاز أعضاء لجان التدقيق فيها بالاستقلالية - في حين نجد أقلية من الشركات عينة الدراسة لم تحقق لجان التدقيق فيها معيار الاستقلالية وكانت نسبتها ٢٩% من الشركات وهذا يتفق مع النتيجة الواردة في البند (ث-) ، وبدرجة معنوية عالية إذ بلغت قيمة (Sig.) أقل من ٥% وهذا يعني تمتع غالبية أعضاء لجان التدقيق في الشركات الأردنية بالاستقلالية. بعد الاطلاع على النتائج السابقة يمكننا رفض الفرضية العدمية الأولى أي أن لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تفي بمتطلبات التشريعات والقوانين الأردنية.

جدول (٥): اختبار خاصية الاستقلالية للجنة التدقيق، وممارسة إدارة الأرباح وفقاً للمتغير الثنائي (٠، ١)

Binomial Test					المتغيرات
المشاهدات غير المتحققة (٠)		المشاهدات المتحققة (١)			
النسبة	العدد	Sig.	النسبة	العدد	
٢٩%	٨٦	٠.٠٠٠	٧١%	٢١٣	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق
٥٩%	١٧٩	٠.٠٠٠	٤١%	١٢١	إدارة الأرباح عبر ٦ سنوات

و. أما عن مدى قيام الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية بإدارة الأرباح عبر الست سنوات، يلاحظ أن ٤١% من هذه الشركات قد ثبتت إدارته للأرباح وفقاً لنموذج Jones, (1995) وبدلالة إحصائية إذ بلغت قيمة (Sig.) أقل من ٥%.

نتائج اختبار الفرضية الثانية

وهي تبحث في أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية رياضياً كما يلي:

$$H_{02}: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

$$H_{a2}: \beta_{1-5} \neq 0$$

وبما أن العلاقة هي بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة التدقيق)، ومتغير تابع واحد (إدارة الأرباح) لذا فإن تقدير معاملات النموذج سيتم من خلال الانحدار المتعدد (Multiple Regression). وإذ أن بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية (Cross Section Data) عبر مجموعة من السنوات (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) وهي بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data)، إذن فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي Dummy Variables فلا بد من استخدام اختبار (Binary Logit) لتقدير العلاقات بين المتغيرات. ويظهر الجدول رقم (٦) اختبار الفرضية الثانية.

جدول (٦): اختبار الفرضية الثانية.

Binary Logit Test			المتغيرات المستقلة
Sig.	Z-Statistic	Coefficient	
٠.٩٧٥	٠.٠٣١-	٠.٠١٠-	حجم لجنة التدقيق
٠.٠١٧	٤.٥٧٩-	٠.٧٤٧-	استقلالية لجة التدقيق
٠.٩٢٠	٠.١٠٠-	٠.٠٤٧-	الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق
٠.٨٣٦	٠.٢٠٧	٠.٠٤٤	عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق
٠.٠٠٩	٥.٢٨٦	٠.٣٧٩	نسبة الأسهم المتداولة المملوكة للجنة التدقيق

قيمة Z المجدولة عند ٥% هي ١.٦٥

من الجدول السابق تبين ما يلي:

أ. عند اختبار أثر حجم لجنة التدقيق في منع إدارة الشركة عن القيام بإدارة الأرباح، وجد أن معامل $\beta = -0.010$ ، وقد كان سالباً للدلالة على أن العلاقة بين حجم لجنة التدقيق وإدارة الأرباح هي علاقة عكسية، بحيث كلما زاد حجم لجنة التدقيق أدى ذلك إلى الحد من إدارة الأرباح، غير أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية؛ إذ كانت قيمة Z أقل من قيمتها المجدولة، وكذلك احتمالها أكبر من ٥%؛ لذا لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح.

- ب. يوجد أثر لاستقلال أعضاء لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية؛ إذ يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن معامل β قد كان سالباً مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين استقلال أعضاء اللجنة وإدارة الأرباح، بحيث كلما زاد وجود الأعضاء المستقلين في اللجنة أدى ذلك إلى الحد من إدارة الشركة لأرباحها، وقد كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية إذ جاءت Z أكبر من قيمتها المجدولة، واحتمالها أقل من ٥%.
- ج. أما بالنسبة لمتغير الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق تبين - جدول رقم (٦) - وجود أثر غير دال إحصائياً على إدارة الأرباح؛ إذ إن إشارة معامل β لهذا المتغير سالبة مما يشير إلى أن توافر الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة التدقيق قد يساهم في الحد من إدارة الأرباح، وهي غير دالة إحصائياً في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ولا يمكن تعميم هذه النتيجة؛ حيث كانت قيمة Z أقل من قيمتها المجدولة كما أن (Sig.) أكبر من ٥% مما يعني أنها غير دالة إحصائياً.
- د. أما فيما يتعلق بأثر عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح، يلاحظ من الجدول رقم (٦) عدم وجود أثر لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح؛ إذ جاءت قيمة Z أقل من قيمتها المجدولة، واحتمالها أكبر من ٥%، وعليه لا يمكن القول أن عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق يساهم في مقدرة اللجنة على الحد من إدارة الأرباح.
- هـ. أخيراً ندرس أثر نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة على الحد من إدارة الأرباح إذ إن معامل β لهذا المتغير الذي جاء موجباً يمكن القول أن ملكية لجان التدقيق لأسهم داخل الشركة يمكن أن تحد من مقدرتهم في الحد من إدارة الأرباح، وقد تفسر هذه العلاقة الموجبة بينهما، بأن لجان التدقيق قد تغض النظر عن إدارة الشركة لأرباحها إذا كان لذلك أثراً على سعر سهم الشركة، وعند البحث عن مدى معنوية هذه العلاقة وبالنظر إلى قيمة Z نجد أنها كانت أكبر من قيمتها المجدولة واحتمالها أقل من ٥%؛ إذ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية لجان التدقيق في أسهم شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في مقدرتها على الحد من إدارة الأرباح.
- من التحليل السابق للفرضية الثانية تبين أن هناك ثلاثة من خصائص لجان التدقيق لم يكن لها دلالة إحصائية في الحد من إدارة الأرباح، بينما كان لخاصيتين فقط أثراً في ذلك؛ وعليه يمكن القول أن خصائص لجنة التدقيق المنصوص عليها في التشريعات والقوانين الأردنية والمطبقة في شركات المساهمة العامة لم تكن فعالة في الحد من إدارة الأرباح.

النتائج العامة والتوصيات

٦.١ النتائج العامة

استناداً إلى ما أظهرته نتائج اختبار فرضيات الدراسة وأسئلتها، وبالاعتماد على ما تم تناوله في الإطار النظري فإنه يمكننا التوصل إلى النتائج العامة التالية:

١. تلتزم الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق كما نصت عليها التشريعات الأردنية المختلفة الناظمة للعمل وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (ميالة، ٢٠٠٨).
٢. تتفاوت الشركات الأردنية في مستوى تطبيقها لتعليمات الحاكمية المؤسسية وبحسب ما أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى، ويرجع الباحثون السبب إلى كثرة التشريعات الأردنية التي تناولت موضوع لجان التدقيق الأمر الذي من شأنه إرباك الشركات وإضعاف الرقابة على مدى التزام الشركات بالتطبيق وهذا يتفق مع ما توصلت إليه كل من دراسة (خداش والسرطاوي، ٢٠١٠، والذنيبات، ٢٠٠٤). وهذا ما انعكس بدوره على وجود اختلاف في فهم الشركات وتطبيقها لصفات فعالية لجان التدقيق كحجم اللجنة ومدى تمتع أعضائها بالاستقلال، وخيرتهم المالية، فهي لم تكن متساوية بين شركات العينة بسبب عدم وجود نصوص ملزمة بمثل هذه الصفات في التشريعات الأردنية الناظمة.
٣. تؤثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في قدرة هذه الشركات على إدارة الأرباح ولكن بنسبة محدودة جداً، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (السيوطي، ٢٠٠٦).
٤. يوجد لبعض خصائص فعالية لجان التدقيق الواردة في التشريعات الأردنية الناظمة والمطبقة بالأردن أثراً محدوداً في الحد من إدارة الأرباح - كاستقلالية أعضاء لجان التدقيق- نظراً لارتفاع متوسط ملكية أعضاء اللجنة لأسهم في الشركة الأمر الذي من شأنه جعلهم أقل اهتماماً بممارسات إدارة الأرباح ولعل هذه النتيجة تعزز من النتيجة الثانية لهذه الدراسة؛ إذ إن غياب التشريعات الواضحة التي تحدد نسبة ملكية أعضاء اللجنة في أسهم الشركة، ترك الحرية لمجلس الإدارة بالتصرف في كل ما يتعلق بعمل لجان التدقيق من شأنه أن يضعف دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (أبو عجيله وحمدان، ٢٠١٠).
٥. لم يكن لحجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعهم أثر مهم على إدارة الأرباح ويرد الباحثون ذلك إلى انخفاض متوسط عدد اجتماعات لجان التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية خلال العام الواحد، ولانخفاض عدد أفراد لجنة التدقيق في شركات العينة وبالتالي انخفاض مستوى الخبرة المالية لأعضاء اللجنة إذ أن ٤٠% فقط يمتلكون خبرات مالية وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه كل من دراسة (Carcello, et. al., 2006)، ودراسة (Saleh, et. al., 2007) والتي أشارت إلى وجود تراوح بين درجة تأثير خصائص لجان التدقيق من شركة إلى أخرى طبقاً لمدى التطبيق.

التوصيات والدراسات المستقبلية

بما أن النتائج السابقة تتعلق بالنصوص والتشريعات القانونية الأردنية الخاصة بفعالية لجان التدقيق، وبأثر هذه الخصائص على دور لجان التدقيق في الحد من ممارسة الأرباح فقد ارتأى الباحثون اقتصار التوصيات على التوصيتين التاليتين:

١. بضرورة قيام المشرع الأردني بمراجعة التشريعات الأردنية المتعلقة بلجان التدقيق، بهدف إزالة التضارب والتشعب فيما بينها وجعلها أكثر قطعية لضمان التطبيق الجيد لخصائص فعالية لجان التدقيق الأمر؛ الذي من شأنه فرض إجراءات رقابية أكثر صرامة على الشركات وجعلها أكثر استعداداً لمواجهة أية مخاطر مستقبلية كالأزمات المالية مثلاً. ولتحقيق ذلك فإنه يمكن وبشكل أكثر تحديداً مراجعة المادة رقم (٤٦) من قانون الأوراق المالية، والمادة (١٥) من تعليمات الإفصاح، والمواد (٣٢،٣٣) من قانون البنوك وخاصة فيما يتعلق بتترك الحرية لمجلس الإدارة بتحديد مهام اللجنة وصلاحياتها، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين باللجنة الذي يعتبر غير كاف كما نصت عليه التشريعات. ويمكن كذلك إضافة نصوص أكثر وضوحاً في المواد سابقة الذكر بشأن تحديد حد أعلى لنسبة ملكية أعضاء اللجنة للأسهم في الشركة لما لتلك الأمور من أهمية بالغة في تعزيز استقلالية لجنة التدقيق، وبالتالي زيادة قدراتها الرقابية وتفعيل دورها الحقيقي في مواجهة الأزمات المالية وفشل الأعمال.

٢. ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتوضيح الدور الذي تقوم به، بما يعزز من قدرة هذه اللجان في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر محدود لخصائص فعالية لجان التدقيق في الحد من ذلك. ويمكن تفعيل دور لجان التدقيق من خلال تعليمات تشريعية ورقابية أكثر وضوحاً، ومن خلال توسيع صلاحيات لجان التدقيق وعدم قصرها في حدود عدد اجتماعاتها، ومن خلال التركيز على درجة تمتع أعضاء اللجنة بالخبرة المالية والكفاية العلمية بإضافة نصوص تشريعية تختص بالصفات الشخصية لعضو لجنة التدقيق، ويمكن كذلك إشراك أعضاء اللجان بدورات تدريبية في مجال كشف الاحتيال المالي وإدارة الأرباح.

لما للجان التدقيق من أهمية بالغة وحسب ما أظهرته الدراسة فإنه يمكن للباحثين المستقبليين دراسة فاعلية لجان التدقيق في قطاعات اقتصادية أخرى غير القطاع الصناعي، وكذلك أثر لجان التدقيق في جودة التقارير المالية، وجودة الأرباح، ودعم الشفافية والإفصاح، ودراسة دور لجان التدقيق في تعزيز استقلالية المدقق الخارجي وتحسين جودة التدقيق.

المصادر والمراجع

- أبو عجيلة، عماد. وعلام، حمدان. (٢٠١٠). "أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح. دليل من الأردن". المجلة العربية للعلوم الإدارية. ١٧(٢).
- بشير، سعد زغلول. (٢٠٠٣). البرنامج الإحصائي (SPSS). الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الإحصاءات العامة. بغداد. العراق.
- حمدان، علام. وصبري، مشتهى. (٢٠١١). "تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية. دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان". المجلة العربية للمحاسبة. ١٤(١).
- خداهش، حسام الدين. والسرطاوي، عبدالمطلب. (٢٠١٠). "مدى إسهام بنود الاستقلالية الواردة بقانون سيربنس- اوكسلي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها في تقليص فجوة التوقعات". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. ٦(٢).
- الذنبيات، علي. (٢٠٠٤). "دراسة تحليلية ناقدة لمدى انسجام واجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في القوانين الأردنية مع معايير التدقيق الدولية". دراسات العلوم الإدارية. ٣١(١). الجامعة الأردنية. عمان.
- الذنبيات، علي. (٢٠٠٦). تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية. نظرية وتطبيق. ط١. عمان. الأردن.
- السيوطي، موسى. (٢٠٠٦). "تطوير نموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي". أطروحة دكتوراه. جامعة عمان للدراسات العليا. عمان. الأردن.
- عبد المجيد، الفار. (٢٠٠٦). "إدارة الأرباح. أثر الحاكمية المؤسسية عليها. وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة". أطروحة دكتوراه غير منشورة. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. الأردن.
- علي، وشحاتة. (٢٠٠٣). دراسات متقدمة في: مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- الفرح، عبد الرازق. (٢٠٠١). "مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية. دراسة ميدانية تحليلية". رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان. الأردن.
- ميالة، سهيل. (٢٠٠٨). "العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي المدرجة ببورصة عمان". أطروحة دكتوراه غير منشورة. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. عمان. الأردن.

- AICPA. Statement on Auditing Standards No. 53 The Auditors Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities. AICPA. N. Y. 1990. AU. 316.
- Al-Shammari, Bader. & Waleed, Al-Sultan. (2010). "Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait". International Journal of Disclosure and Governance. doi. 10. 1057/jdg. PP 262–280.
- Andrew, R. Goddard. & Carol, Masters. (2000). "Audit Committee Cadbury Code and Audit Fees. An Empirical Analysis of U. k. Companies". Managerial Auditing Journal. 15(7). 358-371.
- Arens, A. A. Elder, R. J. & Beasley, M. S. (2003). Auditing and Assurance Services. Nine Edition. New Jersey. Prentice Hall International Editions.
- Beasley, M. S. (1996). "An Empirical Analysis of the Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud". Accounting Review. 71(4). 443-465.
- Bedard, J. Chtourou, S. H. & Courteau, L. (2004). "The Effect of Audit Committee Expertise Independence. and Activity on Aggressive Earning Management. Auditing". A Journal of Practice & Theory. (23). September. 13-35.
- Betty, L. Brewer, A. Robert J. Angell, R. & David Mautz, Jr. (2002). The Poliferation of "special" Accounting Items. A Threat to Corporate Credibility. Southern Business Review. 1-10.
- Blue Ribbon Committee (BRC). (1999). Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committee. New York. NY. New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers. Available at. <http://WWW.nyse.com/pdfs/blueribb.pdf>.
- Burgstahler, D. & Dechow, I. (1997). "Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses". Journal of Accounting and Economics. 24(1). 99-126.

- Caneghem, T. (2004). "The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding-up Behavior. Some UK Evidence". European Accounting Review. 13 (4). 771-786.
- Carcello, J. V. Hollingsworth, C. W. Klein, A. & Neal, L. T. (2006). "Audit Committee Financial Expertise. Competing Corporate Governance Mechanisms. and Earnings Management". February. available at [http. //www. ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Dechow, P. M. Saloan, R. G. & Sweeny, A. P. (1995). "Detecting Earnings Management". The Accounting Review. 70 (2). 193-225.
- Dezoort, F. T. & Salterio, S. E. (2001). "The Effect of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members Judgment". Auditing. A Journal of Practice and Theory. 20(2). 31-47.
- Dezoort, F. T. (1997). "An Investigation of Audit Committee Oversight Responsibilities". Abacus. 33(2). 208-227.
- Eisenberg, T. Sundgreen, S. & Wells, M. T. (1998). "Larger Board Size and Decreasing Firm Value in Small Firms". Journal of Financial Economics. (48). 35-54
- Felo, A. J. Krishnamurthy, F. & Solieri, S. A. (2003). "Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting an Empirical Analysis". Working Paper. School of Graduate Professional Studies. Malven. Available at [www. ssrn. com](http://www.ssrn.com).
- Holl and David and Alan Ramsay. (2003). "Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks?". Accounting and Finance. 43 (1). 41-62.
- Huang, Hua-Wel. (2005). "The Effects of Audit Committee Characteristics on Investors Perception of Financial Reporting". Florida International University. [hhuan002@fiu. edu](mailto:hhuan002@fiu.edu).

- Jihe Song. Brian Windram. (2004). "Benchmarking Audit Committee Effectiveness in Financial Reporting". International Journal of Auditing. 8(3). 195-205.
- Knapp, M. (1987). "An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management". Accounting Review. 57(4). 578-588.
- Lipton, M. & Lorsch, J. (1992). "A Modest Proposal for Improved Corporate Governance". Business Lawyer. (48). 59-77.
- Martinez, M. C. & Fuentes, C. D. (2007). "The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting. an empirical study in the Spanish context". Corporate Governance. 15(6). 1394 -1412.
- Mazline, Mat Zain. Nava. Stewart, J. (2006). "Internal Auditors Assessment of their Contribution to Financial Statement Audits. The Relation with Audit Committee and Internal Function Characteristics". Journal of Auditing. 10(1). 1-18.
- OECD. (2009). The Corporate Governance Lessons from the Financial Crisis. Financial Market Trend. Pre-publication version for Vol. pp 1-30.
- Oriol, A. Jordi, P. & Ester, O. (2003). "Earnings Management in Spain. Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange". UPF Economics and Business Working Paper No. 677. www.ssrn.com.
- Parfet, W. (2000). "Commentary. Accounting subjectivity and earnings management. A preparer perspective". Accounting Horizons. 14(4). 481-488.
- Partha, M. (2003). "How to Manage Earnings Management". Accounting World Institute of chartered Financial Institutes of India. pp. 13-19.

- Saleh, N. M. Iskandar, T. M. & Rahmat, M. M. (2007). "Audit Committee Characteristics and Earning Management. Evidence from Malaysia". Asian Review of Accounting. 15(2). 147-163.
- Stewart, J. & Munro, L. (2007). "The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit. Perceptions of Australian Auditors". International Journal of Auditing. (11). 51-69.
- Strouhal, Jiří. Bonaci, C. & Mustata, R. (2011). "Corporate Governance and Financial Crisis". International Advances in Economic Research. (17).
- Subramanyam, K. R. (1996). "The Pricing of Discretionary Accruals". Journal of Accounting and Economics. 22. 249-284.
- Wayman, R. (2007). "Cooking the Books 101". http://en.wikipedia.org/wiki/Cooking_the_books_
- Yermack, D. (1996). "Higher Market Valuation of Companies with a Small Board of Directors". Journal of Financial Economics. (40). 185-213.
- Yoon, S. Miller, G. Jiraporn, P. (2006). "Earnings Management Vehicles for Korean Firms". Journal of International Financial Management and Accounting. 17 (2). 21-42.